

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/35
9 January 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الثالثة والعشرون
جنيف، ١٠-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الثالثة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	الأول - الاستنتاجات المتفق عليها
٥	الثاني - البيانات الافتتاحية
٥	الثالث - ملخص للمناقشات غير الرسمية أعده الرئيس
٢١	الرابع - المسائل التنظيمية
	المرفقات
٢٢	الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين
٢٣	الثاني - الحضور

الفصل الأول

الاستنتاجات المتفق عليها

استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

١ - أعاد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في دورته الثالثة والعشرين، تأكيد أهمية معايير الإبلاغ المالي المستندة إلى مبادئ وذات النوعية العالية، مثل معايير الإبلاغ المالي الدولية، بالنسبة لانساق وكفاءة عمل الهياكل الأساسية المالية، فضلاً عن تعبئة الموارد المالية لتنمية البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. كما شدّد الفريق على أهمية وجود محفل، كفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، يمكن فيه للدول الأعضاء أن تتبادل الآراء وأن تتقاسم الخبرات في هذا المجال وأن تحدّد أفضل الممارسات من أجل الاسترشاد بها وزيادة نشرها بهدف تحقيق المزيد من المواءمة لمتطلبات الإبلاغ بغية تيسير الاستثمار والتنمية.

٢ - وقد اعترف الفريق بأنه في أعقاب الاعتماد الواسع الانتشار لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في عام ٢٠٠٥ من قبل عدد كبير من البلدان والمؤسسات، لا تزال تواجه مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الهيئات التنظيمية والمعدّون والمستعملون ومراجعو الحسابات، تحديات مختلفة على صعيد التنفيذ العملي. وبصفة خاصة، خلص الفريق إلى أنه ينبغي أن يكون هناك إطار تنظيمي فعال، فضلاً عن نظام ملائم لمراجعة الحسابات ومتطلبات للتعليم المهني، من أجل تيسير تحقيق النجاح في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية. واعتبر الفريق أن التنفيذ يمثل عملية طويلة الأجل تتطلب وجود استراتيجية محددة وآليات مناسبة من أجل بناء قدرة مؤسسية وتقنية مدعومة بموارد كافية.

٣ - ولاحظ فريق الخبراء أن معايير الإبلاغ المالي الدولية قد صيغت في البداية بالنسبة للشركات الكبيرة المسجلة في بورصات الأسواق المالية المتقدمة. وفي هذا الصدد، أكد فريق الخبراء أن قضية المحاسبة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يجب أن تعالج على حدة من أجل تمكين الأغلبية العظمى من الشركات في شتى أنحاء العالم من تلبية احتياجات مستخدميها للإبلاغ بطريقة مفيدة وفعالة من حيث الكلفة.

٤ - وناقش فريق الخبراء المبادرات المتخذة من قبل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وغيره من واضعي المعايير من أجل صياغة معايير لتلبية متطلبات الإبلاغ المالي فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأعرب عن عزمه على دعم هذه المساعي وتقديم مساهمات في هذه العمليات حسب الضرورة.

٥ - وحدّد الفريق وجود حاجة لتحديث إرشادات المستوى ٣ من إرشادات المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتناول احتياجات المحاسبة والإبلاغ الخاصة بالمؤسسات البالغة الصغر والتي تتسم بأهمية خاصة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وطلب الفريق من الأونكتاد أن يعقد مرة أخرى اجتماعاً لفريق استشاري لتقييم الردود والتعليقات الواردة بشأن الاستخدام العملي لإرشادات المستويين ٢ و ٣ من إرشادات المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي أصدرها فريق الخبراء المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في عام ٢٠٠٣؛ من أجل تيسير مساهمة هذا الفريق الأخير في المداولات المتعلقة بالمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي المداولات الجارية حالياً في إطار المجلس الدولي لمعايير

الحاسبة واتحاد المحاسبين الدولي، ولتحديث إرشادات المستوى ٣ من إرشادات الحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٦- كما اتفق الفريق على إجراء دراسات واستعراضات إضافية من أجل التوصل إلى فهم أعمق للتحديات التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تلبية المتطلبات الدولية المتصلة بالمعايير الملائمة وذات النوعية العالية بغية وضع إرشادات بشأن الممارسات الجيدة.

إمكانية مقارنة المؤشرات القائمة بشأن مسؤولية الشركات

٧- سلّم فريق الخبراء بتزايد اهتمام مقدّمي التقارير عن مسؤولية الشركات بإعداد تقارير أكثر دقة وفائدة وتوجُّهاً نحو الأداء. كما سلّم فريق الخبراء بوجود اتجاه عام نحو إدراج الإبلاغ غير المالي كعنصر مكمل للمعلومات المالية، وبتزايد طلب المستثمرين لبيانات مقارنة وذات صلة بشأن ممارسات الأعمال التجارية المتصلة بقضايا مسؤولية الشركات.

٨- واستعرض فريق الخبراء التقرير الذي أعدته الأمانة بعنوان "إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية" (TD/B/COM.2/ISAR/34)، واتفق على أن هذا التقرير يشكل مساهمة مفيدة في اتجاه تحديد المؤشرات الأساسية ومنهجية قياسها لأغراض الإبلاغ الموحد عن المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات كجزء من التقارير السنوية.

٩- واتفق الفريق على أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل تنقيح واستكمال الإرشادات المتعلقة بنخبة من مؤشرات مسؤولية الشركات ومنهجية قياسها بغية توفير أداة تقنية طوعية للمؤسسات. وهذه الإرشادات يمكن أن تشمل الاستنتاجات السابقة للمشروع فيما يتعلق بمعايير اختيار المؤشرات واحتياجات المستخدمين للمعلومات. كما ينبغي للإرشادات أن تراعي اعتبارات الكلفة/الفائدة المترتبة على إعداد هذه المعلومات، وبالتالي ينبغي وضع هذه الإرشادات بالتشاور مع معدّي المعلومات. واتفق الفريق على أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل تنسيق هذا العمل مع غيره من المنظمات الدولية النشطة في هذا المجال المتعلق بالإبلاغ عن مسؤولية الشركات، إلى جانب الجهات الأخرى صاحبة المصلحة في القطاعين الخاص والعام. كما أشير إلى أنه يمكن أيضاً إجراء اختبارات تجريبية للمؤشرات إذا ما سمحت الموارد بذلك.

١٠- وسلّم فريق الخبراء بفائدة الدراسة التي أعدتها الأمانة بعنوان "استعراض عام ٢٠٠٦ لحالة تنفيذ مؤشرات مسؤولية الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/CRP.2) في توفير المعلومات والتعليقات العملية لمواصلة تنقيح واستكمال الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات. واقترح الفريق أن يواصل الأونكتاد إجراء مثل هذه الاستعراضات.

عمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات

١١- أعاد فريق الخبراء تأكيد أهمية الممارسات الجيدة في مجال إدارة الشركات من أجل ترويج الاستثمار وتعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي. وأشاد الفريق بالأمانة لإعدادها الدراسة المعنونة "إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات" التي نوّهت بها مع التقدير أيضاً لجنة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك.

١٢- ووفقاً للاستنتاجات التي اتفق عليها فريق الخبراء في دورته الثانية والعشرين، نظر الفريق في دورته الثالثة والعشرين في نتائج الاستعراض السنوي لعمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، وهو الاستعراض الوارد في الوثيقة المعنونة "استعراض عام ٢٠٠٦ لحالة تنفيذ عمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/CRP.3). وأشاد الفريق بنوعية هذه الدراسات الاستقصائية ولاحظ أنها تساعد في تحديد عدد من الاتجاهات الهامة في عمليات الإبلاغ في سياق إدارة الشركات. وأوصى الفريق كذلك بالاستعمال الطوعي لمؤشر فريق الخبراء بشأن الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات بوصفه أداة عملية ابتكارية لتحسين شفافية الشركات.

المتابعة لمسألة المحاسبة البيئية

١٣- طُلب من الأمانة أن تنظر في تحديث المنشور المعنون "دليل لمعدّي ومستعملي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية البيئية" كأداة مكملّة للمؤشرات المتعلقة بمسؤولية الشركات.

متابعة المنهج الدراسي النموذجي

١٤- طلب الفريق من الأونكتاد أن يواصل عمله في هذا المجال بغية تعزيز مهنة المحاسبة في الدول الأعضاء، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، آخذاً في اعتباره مذكّرة التفاهم الموقعة بين الأونكتاد واتحاد المحاسبين الدولي.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١٥- سلّم الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، بالدور الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ متطلبات الإبلاغ الدولية في سياق إدارة الشركات. ولاحظ أن هذا الفريق قد أصبح، منذ إنشائه في عام ١٩٨٢، منتدى فكرياً للمسؤولين عن وضع السياسات وغيرهم من الجهات المعنية لتحسين شفافية الشركات. وإذ رحّب الأمين العام بالاتجاهات الحديثة المتصاعدة للاستثمارات الموجهة إلى البلدان النامية، فقد شدد على أن لشفافية الشركات في المسائل المالية وغيرها من المجالات أهمية حاسمة بالنسبة لقدرة تلك البلدان على مواصلة اجتذاب الاستثمارات. ولاحظ أن تخصيص رأس المال النادر يتوقف على مدى توافر معلومات واضحة وموثوقة. وقال إن من الضروري وضع إطار مؤسسي مناسب وتنفيذ متطلبات إبلاغ صارمة في سياق إدارة الشركات.

١٦- وأبرز الأمين العام البنود الرئيسية لجدول أعمال الاجتماع بدءاً باستعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. وشدد على أهمية هذا العمل ملاحظاً أن تقييم الطابع العملي للمعايير وجدواها يجري في إطار العملية الفعلية لتنفيذها. كما أشار إلى ما يترتب على هذا العمل من آثار إيجابية واضحة، ملاحظاً أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه العديد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في ما تبذله من جهود لإرساء الإطار المؤسسي وبناء القدرة التقنية في مجال معايير الإبلاغ المالي الدولية. وبالنظر إلى الطابع الشامل والمحيد الذي يتسم به محفل الأمم المتحدة، فقد رأى أن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ مهياً لتيسير تبادل الخبرات والآراء من منظور عالمي بحق.

١٧- وفيما يتعلق بالبند الرئيسي الثاني من بنود جدول الأعمال، وهو البند الخاص بإمكانية مقارنة ومدى فائدة المؤشرات المتعلقة بمسؤولية الشركات والواردة في التقارير السنوية، لاحظ الأمين العام الطابع الاستباقي الذي يتسم به عمل الفريق العامل في معالجة المواضيع التي تتجاوز نطاق المسائل المالية الصرفة. وسلّم بتزايد طلب المستثمرين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة لمزيد من المعلومات غير المالية. ولاحظ أن المستثمرين كثيراً ما يتحدثون اليوم عن القضايا البيئية والاجتماعية والقضايا المتصلة بالإدارة الرشيدة باعتبار ذلك مجالاً مميزاً ومتربطاً من مجالات الإبلاغ. كما سلّم بحاجة المؤسسات إلى إرشادات واضحة ودقيقة ومحددة بشأن الإبلاغ فيما يتصل بمسؤولية الشركات.

١٨- وفيما يتعلق بموضوع الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، أشاد الأمين العام بعمل الفريق العامل الذي تتوج في المنشور الذي صدر مؤخراً بعنوان "إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات". ورحب بالدراسات الاستقصائية السنوية التي يجريها الفريق العامل في هذا المجال، ملاحظاً أن هذه الدراسات تتيح التعمق في دراسة ممارسات الأعمال الفعلية. وقال إن العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء العامل بشأن الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات يُسهم في زيادة الوعي بشأن الممارسات الجيدة ويساعد البلدان ومؤسسات الأعمال في قياس التقدم الذي تحرزه مقارنة بالاتجاهات والممارسات

الدولية، كما يساعد في تحقيق توقعات المستثمرين. واحتتم الأمين العام كلامه بالإشادة بالفريق العامل لما يقوم به من معالجة نموذجية وفي الوقت المناسب للقضايا البالغة الأهمية المتصلة بالإبلاغ في سياق إدارة الشركات.

١٩- وشدد السيد ألكسندر تومبيني، نائب المحافظ لشؤون اللوائح والنظم المالية في المصرف المركزي البرازيلي، في كلمته، على أهمية الشفافية العالية لعمل الشركات والمعايير الدولية في مجال المحاسبة والإبلاغ. وقال إن المصرف المركزي البرازيلي يضطلع بدور مركزي في البرازيل في تحديد توجهات السياسة العامة الاقتصادية من خلال ضبط ومراقبة النظام المالي فضلاً عن معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات. وأشار إلى أن المصرف المركزي يتولى المسؤولية عن وضع اللوائح التنظيمية وتنفيذها وتقييم فعاليتها، مع ضمان الشفافية والخضوع للمساءلة من قِبَل الجمهور.

٢٠- وعلى نحو أكثر تحديداً، لاحظ السيد تومبيني أن منطقة أمريكا اللاتينية قد شهدت نمواً قوياً في السنوات الأخيرة، اقترن بإجراء إصلاحات اقتصادية جزئية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي تكللت بالنجاح وأدت إلى تحقيق استقرار الاقتصاد البرازيلي وإلى خفض المخاطر المتصورة إلى مستوى لم يسبق له مثيل. وأوضح أن النظام المالي البرازيلي الذي يستفيد من مشاركة المؤسسات الأجنبية ومن مستوى الرسالة المرتفع ومستويات التنظيم والمراقبة العالية، قد نجح في الصمود في مواجهة عدد من الصدمات التي حدثت في فترة التسعينات من القرن الماضي وأوائل العقد الأول من هذا القرن. وقد تحقق ذلك من خلال تعزيز التنظيم والرقابة بهدف الحد من المخاطر التي تواجه النظام المالي وتعزيز الضوابط السوقية، مع العمل في الوقت نفسه على تقليص حالات تضارب المصالح المحتملة. وقال إن من الشواغل الأساسية التي تنطوي عليها هذه التدابير ما يتمثل في حقوق المدعين وتعريف مبادئ إدارة الشركات.

٢١- وأضاف قائلاً إن التقدم في الإدارة الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي تتطلب ضبط عمل الأسواق. إلا أن هذا لا يكون ناجعاً إلا إذا استوفيت بعض الشروط الأساسية التي تشمل شفافية عمل الشركات. ويمكن للمؤسسات أن تستفيد عندما تقدم معلومات شاملة ودقيقة وذات صلة وحسنة التوقيت فيما يتصل بأوضاعها المالية وأدائها والمخاطر التي تواجهها. وشدد على أن عمليات الكشف عن البيانات العالية النوعية تحسّن قدرة جميع المشاركين في السوق على اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل. وقال إن من شأن الكشف عن البيانات في حينها أن يخفف أيضاً من حدة الاختلالات السوقية عن طريق تزويد المشاركين في السوق بمعلومات أفضل من أجل تجنب ردود الأفعال المفرطة.

٢٢- وتابع قائلاً إن من الخطوات الهامة في اتجاه توفير معلومات موثوقة ومفيدة تشمل الاقتصادات كلها ما يتمثل في اعتماد المؤسسات لمتطلبات الإبلاغ المالي العالي النوعية بالاستناد إلى معايير محاسبة دولية متسقة وشاملة وقائمة على مبادئ واضحة. ومع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والتدفقات عبر الوطنية للاستثمارات، أصبحت معايير الإبلاغ المالي الدولية ضرورية.

٢٣- وفي الختام، شدّد السيد تومبيني على أن الإبلاغ المالي العالي النوعية في سياق إدارة الشركات هو أمر ضروري لجذب وحماية المستثمرين، ولا سيما بسبب علاقته الوثيقة بالإدارة الرشيدة والمساءلة وتحمل المسؤولية. وأشار إلى المعايير العالية النوعية بوصفها أحد العناصر الرئيسية في التخصيص المناسب للموارد الاقتصادية النادرة

واستخدامها. وقال إنه مع تزايد العولمة وترابط الاقتصاد العالمي، أصبحت المعلومات المالية القابلة للمقارنة تؤدي دوراً مركزياً في عملية اتخاذ القرارات المالية من قِبَل المستثمرين.

٢٤- وأعرب السيد عزيز دياي (السنغال)، الرئيس المنتهية ولايته للدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، عن شكره لأمانة الأونكتاد لما قدمته له من دعم خلال فترة ولايته. وقدّم عرضاً للتقرير الذي أعدّه للدورة العاشرة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، ملاحظاً أن التقرير قد لقي استحسان اللجنة. كما أطلع السيد دياي فريق الخبراء على النتائج التي خلص إليها اجتماع لمهنة المحاسبة في أفريقيا حيث تم، بدعم من البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي واتحاد المحاسبين الدولي والأونكتاد، عقد اجتماع لمنظمات المحاسبة الأفريقية في نيروبي في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقال إن هذا الاجتماع، الذي حضره نحو ٢٥٠ مندوباً من ٤٩ بلداً أفريقياً، قد تنوع بصدور قرار يدعو إلى إنشاء اتحاد لمعاهد المحاسبين القانونيين المعتمدين لعموم أفريقيا، اعترافاً بدور مهنة المحاسبة في التنمية الاقتصادية لهذه القارة.

الفصل الثالث

ملخص للمناقشات غير الرسمية أعده الرئيس

استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

٢٥- لدى استهلال المناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال، قدّمت موظفة في أمانة الأونكتاد إلى المشاركين معلومات أساسية حول ولاية الأونكتاد فيما يتصل بالموضوع قيد البحث، ووجهت النظر بصفة خاصة إلى مذكرة القضايا المعنونة "استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية" (TD/B/COM.2/ISAR/33) وإضافاتها (TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.1 إلى Add.5) التي تتضمن دراسات حالات خاصة بالبرازيل وألمانيا والهند وجامايكا وكينيا، على التوالي. وأشارت إلى أن ثلاثة أفرقة سوف تناقش هذا البند من جدول الأعمال.

٢٦- وقد ركّز فريق المناقشة الأول على قضايا التنفيذ العامة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وعرض وجهات نظر المنظمات الدولية والهيئات التنظيمية الإقليمية. وتناول أعضاء فريق المناقشة، في عروضهم، التقدم المحرز في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية منذ عام ٢٠٠٥، ومدى ملائمة المعايير القائمة وتفسيراتها، والتقدم المحرز في اتجاه تحقيق التقارب مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، والفوائد الملموسة التي ينطوي عليها تطبيق هذه المعايير. وذكر عضو في فريق المناقشة عرض وجهات نظر مهنة المحاسبة أن الشركات عبر الوطنية الكبرى التي توجد مقارها في البلدان المتقدمة تواجه تحديات أقل في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية مقارنة بالشركات الأصغر. وأشار إلى الشفافية المحسّنة في مجال الإبلاغ المالي بوصفها إحدى فوائد معايير الإبلاغ المالي الدولية. كما أبرز أهمية تحسين الشفافية والإبلاغ المالي فيما بين الحكومات، بالنظر إلى مشاركتها الكبيرة جداً في أسواق رأس المال. وشدد على الحاجة إلى تحسين المحاسبة والإبلاغ من قِبَل الوكالات الحكومية والمؤسسات المملوكة للدولة.

٢٧- وعرض عضو فريق المناقشة التالي تجربة منظمته في تقييم مدى مراعاة المدونات والمعايير الدولية في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات. وشدد على أهمية المعايير العالية النوعية للمحاسبة ومراجعة الحسابات بالنسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ونمو القطاع الخاص، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي. ولاحظ أن معايير المحاسبة تشكل جزءاً من هيكل أساسي للإبلاغ المالي. ويتطلب عمل هذا الهيكل الأساسي بكفاءة تعزيز جميع العناصر المكونة له، بما في ذلك معايير المحاسبة، والإطار التنظيمي، والرصد والإنفاذ، والتعليم والتدريب، ومهنة المحاسبة وأخلاقياتها، ومعايير مراجعة الحسابات. وتطرق إلى مختلف العقبات التي تعترض تحقيق النجاح في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأبرز أهمية التنسيق فيما بين الأطر التنظيمية للبلد من أجل النجاح في عملية التنفيذ.

٢٨- وتحدث عضوا فريق المناقشة التاليان عن التطورات في مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة والمجلس الاستشاري للمعايير التابع له. ولاحظ أن "الفترة الهادئة"، أو الفترة الفاصلة التي لا يلزم فيها تنفيذ معايير إبلاغ مالي دولية جديدة أو تعديلات رئيسية صادرة عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة قد مُدّدت حتى عام ٢٠٠٩. ويُتوقع أن يتيح هذا التمديد المُعدي التقارير وقتاً كافياً للتصدي لتحديات التنفيذ الأولية. وأطلع

عضوا فريق المناقشة المشاركين على مختلف السبل والوسائل التي يمكن من خلالها للمُعَدِّين والمستعملين وغيرهم من أصحاب المصلحة توصيل آرائهم إلى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة والمجلس الاستشاري للمعايير.

٢٩- وبحث عضو فريق المناقشة الأخير التقدم المحرز في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية في الاتحاد الأوروبي. ولاحظ أهمية معايير المحاسبة في خطة عمل الخدمات المالية التابعة للاتحاد الأوروبي، وقال إن التعاون الدولي قد أخذ في الاعتبار لدى وضع سياسات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. وأشار إلى أن منظمي أسواق الأوراق المالية يؤدون دوراً هاماً في التنفيذ المتسق لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، ونوّه بالمساهمة الإيجابية للجنة منظمي الأوراق المالية الأوروبية. وتطرق بالبحث إلى اجتماع مائدة مستديرة غير رسمي عُقد مؤخراً بشأن التطبيق المتسق لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في الاتحاد الأوروبي. وقال إن الغرض من اجتماع المائدة المستديرة هذا الذي يضم جميع الجهات صاحبة المصلحة هو مناقشة قضايا المحاسبة المعقدة فيما يتصل بالتنفيذ الفعلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وإحالة تلك القضايا التي يُعتبر أنها موضع اهتمام مشترك في الاتحاد الأوروبي إلى الفريق الأوروبي الاستشاري للإبلاغ المالي.

٣٠- وأعاد أعضاء فريق المناقشة تأكيد أهمية معايير الإبلاغ المالي القائمة على المبادئ وذات النوعية العالية بالنسبة لتأمين عمل الهياكل الأساسية المالية باتساق وكفاءة وبالنسبة لتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ولاحظوا أن مختلف مُعَدِّ البيانات يزعمون أنهم يمثلون في إعداد بياناتهم المالية لمعايير الإبلاغ المالي الدولية كما هي معتمدة في بلدانهم. ومثل هذه المزاعم تسبب الالتباس، لأنه من غير الممكن لمستعملي البيانات أن يحددوا مدى حجم الفوارق بين معايير الإبلاغ المالي الدولية كما هي معتمدة في بلد معيّن ومعايير الإبلاغ المالي الدولية كما أصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وأعرب أعضاء فريق المناقشة عن قلقهم من أنه إذا استمر هذا النهج، فلن تتحقق الفوائد التي يمكن أن تنشأ عن استعمال مجموعة واحدة من معايير المحاسبة في مختلف البلدان.

٣١- وقد أثار المشاركون، خلال المناقشة، عدداً من الأسئلة المتصلة بتحقيق التقارب في مجال التعليم المحاسبي والمؤهلات المهنية للمحاسبين، ومدى ملائمة المراعاة الكاملة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والكيفية التي يتخذ بها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة قراراته فيما يتعلق بمعايير التي تحتاج إلى تنقيح. وأجاب أعضاء فريق المناقشة بأنه في مجال تحقيق التقارب في التعليم المحاسبي والمؤهلات المهنية للمحاسبين، يتمثل الهدف من المنهج الدراسي النموذجي، الذي اعتمدته فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في عام ١٩٩٩ ونقحه في عام ٢٠٠٣، في تيسير عملية التقارب هذه. وأشاروا إلى أن مسائل الاعتراف المتبادل ينبغي أن تُعالج على أساس ثنائي بين الهيئات الأعضاء في اتحاد المحاسبين الدولي. وأنه يلزم إحراز المزيد من التقدم في المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتجارة في خدمات المحاسبة. وذكر ممثل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة أنه يمكن للجهات صاحبة المصلحة أن تحيل إلى لجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية بعض القضايا التي لا تتطلب إدخال تنقيحات رئيسية على معايير الإبلاغ المالي الدولية وأنه يمكن للجنة المذكورة أن تستجيب حسب مقتضى الحال من خلال تقديم التفسيرات.

٣٢- وبحث فريق المناقشة الثاني دراسات الحالات الخاصة بالبرازيل وألمانيا والهند وجامايكا وكينيا. وقدّم عضو فريق المناقشة الذي عرض دراسة حالة البرازيل استعراضاً عاماً للحالة الاقتصادية في البرازيل والخلفية التاريخية لمعايير الإبلاغ المالي في هذا البلد. وأشار إلى قرار صدر مؤخراً عن المصرف المركزي البرازيلي، وهو يقتضي من

جميع المؤسسات المالية التي تخضع لإشرافه أن تنفذ معايير الإبلاغ المالي الدولية بحلول عام ٢٠١٠ وإنشاء لجنة معنية بإجراءات المحاسبة في البرازيل، باعتبار ذلك من التطورات الهامة المفضية إلى تحقيق التقارب مع معايير الإبلاغ المالي الدولية. وقال إن نظام المدونات - القوانين في البرازيل يقتضي إجراء الكثير من المداولات وأن إقرار القوانين ضروري قبل أن يتسنى إجراء الإصلاحات فيما يتعلق بنظام الإبلاغ المالي الحالي. وأشار إلى ضرورة تحسين تنسيق جهود مختلف السلطات التنظيمية في البرازيل، فضلاً عن التعليم والتدريب وإتاحة المواد على نطاق أوسع بشأن معايير الإبلاغ المالي الدولية باللغة البرتغالية باعتبار ذلك من المجالات التي يلزم الاضطلاع بمزيد من العمل فيها. وتحدث عضو آخر من أعضاء فريق المناقشة بالتفصيل عن أهداف اللجنة المعنية بإجراءات المحاسبة وترتيبها التنظيمية.

٣٣- وتناولت خبيرة مشاركة في فريق المناقشة، في سياق عرضها لدراسة الحالة الخاصة بألمانيا، التطورات التاريخية التي أفضت إلى إدخال معايير المحاسبة الدولية في هذا البلد قبل إدخالها في العديد من البلدان الأخرى في أوروبا، وبيّنت الدور الإيجابي الذي تؤديه السلطات التشريعية في هذا البلد في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية. كما تناولت بالتفصيل مسألة وجود معايير الإبلاغ المالي الدولية جنباً إلى جنب مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في ألمانيا في أعقاب تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية على نطاق أوسع. وسلّطت الضوء على بعض القضايا التقنية المهمة مثل قضية تصنيف أسهم رأس المال والخصوم التي تنشأ في سياق تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية.

٣٤- وعرض عضو فريق المناقشة التالي دراسة الحالة الخاصة بالهند. وسلّط الضوء على الدور الذي يؤديه معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في الهند في مجال وضع المعايير، وعلى الدعم القانوني الذي يقدمه المعهد في سياق أدائه لهذا الدور. وأشار إلى أنه يجري وضع معايير للمحاسبة في الهند على أساس معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتناول بالتفصيل مختلف القضايا التقنية الناشئة في سياق مرحلة التنفيذ. وقال، مختتماً عرضه، إن تنفيذ بعض المتطلبات في إطار معايير الإبلاغ المالي الدولية ينبغي أن يكون عملية تدريجية، وإنه يلزم تقديم إرشادات في مختلف الحالات لأغراض التنفيذ الفعال، وقال إن ثمة حاجة لبناء القدرات قبل تحقيق تقارب معايير المحاسبة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

٣٥- وأعقب ذلك تقديم عرض بشأن دراسة الحالة الخاصة بجامايكا. وقدّم عضو فريق المناقشة الذي عرض هذه الدراسة معلومات أساسية تُبرز العوامل التي دفعت هذا البلد إلى اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في عام ٢٠٠٢. وبحث الدور الذي يؤديه معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في جامايكا في انتقال هذا البلد إلى اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، مُسلماً بأن عدد الأشخاص الذين تتوفر لهم المعرفة اللازمة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية محدود وأن ذلك يمثل أحد التحديات التي تواجه هذا البلد في المرحلة الأولى من مراحل عملية التنفيذ. وشدد على أهمية التخطيط المتأني، والتثقيف المكثف للجمهور، وتخصيص ما يكفي من الموارد، وتوفير إطار دعم قانوني وتنظيمي، إلى جانب الدعم المؤسسي ونُظم الإدارة القوية باعتبارها من عوامل النجاح البالغة الأهمية في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية. ورداً على الأسئلة التي أثارها المشاركون، قدّم المزيد من المعلومات حول جهود بناء القدرات البشرية التي بذلها معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين في جامايكا. كما أوضح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بيئة الأعمال التجارية في جامايكا.

٣٦- وكان العرض الأخير بشأن دراسة الحالة الخاصة بكينيا. وأجرت المتحدث التي تناولت دراسة الحالة هذه استعراضاً لتنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية في كينيا في أعقاب القرار الذي اتخذته هذا البلد باعتماد معايير المحاسبة الدولية في عام ١٩٩٩. وتناولت بالتفصيل مختلف الآليات التي استخدمها معهد المحاسبين العاملين المعتمدين في

كينيا للتصدي للتحديات التي واجهته في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية. وقد اشتمل ذلك على إنشاء مكتب خدمات مساعدة بشأن معايير الإبلاغ المالي الدولية في معهد المحاسبين العامين المعتمدين في كينيا، وتزويد الأعضاء بمجلدات من معايير الإبلاغ المالي الدولية بسعر مُتفاوض عليه قام الاتحاد الأفريقي للمحاسبين في أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوب الأفريقي بالاتفاق عليه مع مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية. ورداً على أسئلة من المشاركين فيما يتعلق بجدوى إنشاء مكتب لخدمات المساعدة بشأن معايير الإبلاغ المالي الدولية، قالت إن هذا المكتب قد استُخدم على نطاق أوسع وأكثر تواتراً في بداية اعتماد هذا البلد لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. وفي السنوات الأخيرة، كثيراً ما استُخدم المكتب من قِبَل الشركات الصغيرة لأغراض مراجعة الحسابات.

٣٧- ثم افتتح الرئيس باب المناقشة العامة بشأن الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها دراسات الحالات المذكورة. ولاحظ أحد المشاركين أنه بالنظر إلى المشاركة الكبيرة للحكومات في أسواق رأس المال، فإن من المهم تشجيع ممارسات المحاسبة والإبلاغ المالي الجيدة في هذا القطاع. كما شدد على أهمية مهنة مراجعة الحسابات في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية وقال إنه يمكن لأمانة الأونكتاد أن تجري دراسات في هذا المجال لكي يناقشها في المستقبل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ أن بعض البلدان المشمولة بدراسات الحالات لم تُحدد بوضوح إطاراً زمنياً من أجل الامتثال الكامل لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. كما لاحظ أن اعتماد هذه المعايير دون وضع إطار زمني محدد لن يتيح التمتع بالفوائد الكاملة التي ينطوي عليها وجود معيار مشترك واحد لقياس الأداء في مجال الإبلاغ المالي. وتساءل مشارك آخر عما إذا كانت تقارير البنك الدولي عن مراعاة المعايير والمدونات ينبغي أن توضع على أساس معايير الإبلاغ المالي الدولية. وأجاب ممثل البنك الدولي بأنه على الرغم من أن تلك التقارير تقيّم المعايير الوطنية للمحاسبة والإبلاغ المالي لأغراض مقارنتها مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، فإن منظّمته لا تقترح تطبيق هذه المعايير الأخيرة من قِبَل جميع الكيانات في بلد معين. وأوضح الرئيس أن من الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها دراسات الحالات ما يتمثل في الحاجة إلى تعريف واضح لنطاق انطباق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

٣٨- ولدى استهلال المناقشة في فريق المناقشة الثالث في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدّمت أمانة الأونكتاد معلومات أساسية بشأن أهداف عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد والتقدم الذي أحرزه هذا العمل في وضع مبادئ توجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يخص المستويين ٢ و ٣ من هذه المؤسسات، وهو العمل الذي بدأ في تموز/يوليه ٢٠٠٠ وتتوّج في نشر هاتين الوثيقتين في عام ٢٠٠٣. وقد تناول عضو فريق المناقشة الذي تحدث أولاً مشروع الفريق الحكومي الدولي العامل بشأن معايير المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما تناول بالتفصيل النهج الذي اتبعه الفريق إزاء وضع معايير للإبلاغ المالي الدولي خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تعريف هذه المؤسسات، والاعتراف وتبسيط القياس، والأخذ بمعايير الإبلاغ المالي الدولية بكاملها، وتقديم المشروع في المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وقال إن نسخة أولية من مشروع كشف في إطار المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم متاحة على الموقع الإلكتروني للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة وإنه يُتوقع إتاحة نسخة نهائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. كما ستتاح هذه النسخة باللغتين الفرنسية والإسبانية أيضاً. ورداً على أسئلة أثارها المشاركون، أوضح عضو فريق المناقشة أن البلدان التي ترغب في ترجمة نسخة مشروع الكشف إلى لغات أخرى يمكنها أن تفعل ذلك. وأضاف قائلاً إن الأمر متروك

لكل بلد لكي يحدد الكيانات التي يتعين عليها تطبيق المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي وضعه المجلس الدولي لمعايير المحاسبة وإنه ليس في نية المجلس أن يصدر معياراً آخر فيما يخص الكيانات البالغة الصغر.

٣٩- وناقش عضو فريق المناقشة التالي تجربة بلده في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية والنهج المتبع إزاء تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولاحظ أن معايير الإبلاغ المالي الدولية "الموافق عليها" في السابق كانت مطلوبة بالنسبة لجميع الكيانات في البلد، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأوضح أن بلده قد اعتمد مؤخراً نهجاً ثلاثي الأبعاد إزاء الإبلاغ المالي مماثلاً لذلك النهج المتبع من قِبل الفريق الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في وضع المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ووصف الحدود المنطبقة في تصنيف الكيانات ضمن المستويات الثلاثة لهذه المؤسسات.

٤٠- وأبرز عضو آخر في فريق المناقشة يمثل اتحاداً إقليمياً للمحاسبين ومراجعي الحسابات في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أهمية هذه المؤسسات في منطقته وعرض تجربته الخاصة في معالجة احتياجات الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال إنه ينبغي التشديد على احتياجات المستعملين في عملية معالجة الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار إلى أن القضايا المتصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي أثّرت خلال مناقشات الأفرقة السابقة في هذه الدورة في سياق البلدان النامية تنطبق أيضاً على الاقتصادات المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض القضايا المتصلة بمراجعة الحسابات قد تستحق إيلاءها اهتماماً خاصاً في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمهن الصغيرة والمتوسطة.

٤١- وعرض عضو فريق المناقشة التالي آراء لجنة منظمته المعنية بالمهن الصغيرة والمتوسطة. كما عرض تقييم اللجنة للنسخة الأولى من مشروع الكشف في إطار معيار المجلس الدولي لمعايير المحاسبة فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال إن اللجنة مرتاحة للأولوية العالية الممنوحة لمشروع الكشف هذا والمستوى المشاورات ومشاركة الجهات صاحبة المصلحة، ومقدار الوقت الذي سيُخصص للرد على المشروع، والقرار الذي اتخذته المجلس الدولي لمعايير المحاسبة لإجراء اختبارات ميدانية. وأشار إلى أن من مجالات الارتياح الأخرى ما يشمل التعريف العام للمساءلة غير العامة، والطابع المستقل للمعيار المقترح، والتشديد على الكلفة التاريخية كأساس للقياس. إلا أن المتحدث لاحظ وجود عدة مجالات مثيرة للقلق، بما في ذلك عدم كفاية التحليل الذي أجراه المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بشأن الاحتياجات المحددة لمستعملي البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإمكانية إنفاذ المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنظر إلى أن الكثير من هذه المؤسسات مُعفاة من مراجعة الحسابات، ومقدار متطلبات قياس القيمة المُنصّفة التي لا تزال في مشروع الكشف الأولي. كما ناقش احتياجات الإبلاغ المالي للكيانات البالغة الصغر وأعرب عن اهتمام منظمته بالتعاون في هذا المجال مع فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأمم المتحدة.

٤٢- وأوضح المتحدث التالي أن هناك إقراراً واسع النطاق بالحاجة إلى النظر في المتطلبات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتصل بالمحاسبة والإبلاغ المالي. وساق كأمثلة حالات البلدان التي وضعت إرشادات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها بعض البلدان التي راعت، لدى إعدادها تلك الإرشادات، المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وحث المشاركين على الاستجابة عندما يُنشر مشروع معيار المجلس الدولي لمعايير

الحاسبة الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نهاية السنة. ولدى الرد على مشروع المعيار، قال عضو فريق المناقشة إنه ينبغي للمشاركين أن يضعوا في اعتبارهم أن احتياجات المستعملين للمعلومات المالية قد تكون مختلفة، وأن يُراعوا أيضاً اعتبارات الكلفة/الفائدة وشواغل مُعدّي البيانات، وأن ينظروا في مدى ملائمة عمليات تبسيط متطلبات الاعتراف والقياس، وأن يُقيّموا ما إذا كانت هناك حاجة لمجموعة ثالثة من إرشادات الإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤٣- وناقش المتحدث الأخير ضمن فريق المناقشة الثالث تجربة منطقتيه في التعامل مع احتياجات الحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال إن مهنة الحاسبة في منطقتيه تتابع عن كثب التطورات الجارية في إطار المجلس الدولي لمعايير الحاسبة فيما يتصل بمشروع معيار الحاسبة الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأضاف قائلاً إن مهنة الحاسبة في منطقتيه قد رأت أنه لا تزال هناك حاجة لتوفير إرشادات لمستوى ثالث من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي حاجة ليس من المحتمل أن يلبيها مشروع معيار المجلس الدولي لمعايير الحاسبة الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبالتالي فقد تم وضع مثل هذه الإرشادات. وبخلاف المبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي العامل فيما يخص المستوى ٣ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن الإرشادات الصادرة عن مهنة الحاسبة في منطقة المتحدث تتطلب إعداد بيانات بشأن التدفقات النقدية. وأعرب عن قلقه من أن النسخة الأولية من مشروع المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الحاسبة مُعقدة إلى حد يصعب معه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقتيه تطبيقها.

٤٤- وأثناء المداولات التي تلت عروض أفرقة المناقشة، أثار المشتركون عدة قضايا. وتم التشديد على أنه لدى معالجة قضية الإبلاغ في إطار معايير الإبلاغ المالي الدولية، ينبغي أن يقرر البلد المعني أولاً ما هي الشركات التي ينبغي أن تُطالب بإعداد كشوف مالية عامة الغرض وما إذا كان ينبغي إخضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمثل هذا الاشتراط. ورأى عدة متحدثين أن استخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ليس فعالاً من حيث الكلفة. كما أُشير إلى أنه ينبغي أن يكون هناك المزيد من البحث لاحتياجات المستعملين المتصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وبصفة خاصة، رأى بعض المشاركين أن مُعدّي البيانات لا يعترفون على نحو كاف باحتياجات موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بوصفهم مستعملين لبيانات الكشوف المالية. وكان هناك تفاهم عام على أن تعريف الجهات صاحبة المصلحة في كيان ما، ونوع المعلومات المالية التي يتعين تقديمها، هو تعريف يتجاوز نطاق المناقشة المتعلقة باعتماد معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فهذه مسألة يتعين أن تبت فيها الهيئات التنظيمية في مختلف البلدان. وفيما يتعلق بتبسيط لغة معيار المجلس الدولي لمعايير الحاسبة الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، تم إبلاغ المشاركين بأنه يجري بذل جهود لهذه الغاية.

إمكانية مقارنة المؤشرات القائمة بشأن مسؤولية الشركات

٤٥- عرض الرئيس هذا البند من جدول الأعمال وأعطى الكلمة لخيرة في هذا المجال لكي تعرض الموضوع بمزيد من التفصيل. واستهلت الخيرة كلمتها بتقديم معلومات أساسية عن عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي في هذا المجال، وقدّمت استعراضاً عاماً موجزاً للتطورات التي حدثت في دورات سابقة. ولاحظت أن فريق الخبراء قد

بحث القضايا المتصلة بمستعملي بيانات الإبلاغ المتعلقة بمسؤولية الشركات واحتياجاتهم للمعلومات، ووضع معايير لاختيار مجموعة محدودة من المؤشرات، وتوصل إلى تحديد مجموعة المؤشرات المحدودة هذه.

٤٦- وأعقب ذلك عرض للعناصر الرئيسية لوثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية" (TD/B/COM.2/ISAR/34). وأوضحت المتحدثة أن هذه الوثيقة تقدّم مشروع منهجية لتجميع المؤشرات المختارة بشأن مسؤولية الشركات والإبلاغ عنها. وأشارت إلى أن الغرض من الوثيقة هو وضع صيغة متسقة للقياس والإبلاغ من أجل ضمان الإبلاغ القابل للمقارنة. وتعرض الوثيقة بالتفصيل المنهجية الخاصة بتجميع كل من المؤشرات الأساسية المختارة بشأن مسؤولية الشركات والإبلاغ عنها. وتتألف هذه المنهجية من عنصرين رئيسيين: وصف للكيفية التي ينبغي بها تجميع كل مؤشر، وتعريف أية مصطلحات تقنية لازمة لتوحيد إعداد كل مؤشر. ولاحظت الخبيرة أن هذه العوامل مجتمعة تفضي إلى وضع تعريف عملي وموحد لكل مؤشر من المؤشرات. كما شددت على أنه يجري بذل جهود توخياً لتحقيق أقصى قدر ممكن من الاتساق مع الإرشادات القائمة الصادرة عن منظمات أخرى، بما فيها مبادرة الإبلاغ العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلاً عن هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٤٧- كما لاحظت الخبيرة استمرار العمل لمتابعة تنقيح وصقل الإرشادات المتعلقة بالإبلاغ في سياق مسؤولية الشركات، متناولة كلاً من مضمون مجموعة المؤشرات الرئيسية والمنهجية المتبعة. وأبرزت، كمثال على ذلك، عمل اجتماع الخبراء الذي عقده الأونكتاد في عام ٢٠٠٥ بشأن المساهمات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المضيفة، وسلّمت بقيمة وضع مؤشر بشأن إسهام مؤسسات الأعمال في تطوير التكنولوجيا، الأمر الذي من شأنه أن يُعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية للبلد الذي تعمل فيه هذه المؤسسات. وقالت إنه من المُسلّم به أنه قد تكون هناك طرق مختلفة لمعالجة هذا الموضوع وأنه يجري بحث عدد منها. وأشارت إلى أن أحد المؤشرات المحتملة المقترحة في هذا المجال يتمثل في مستوى إنفاق المؤسسة على أنشطة البحث والتطوير. ولاحظت الخبيرة أن ثمة مجالاً آخر محتملاً يمكن أن يخضع لمزيد من التنقيح، وهو مؤشر يتعلق بالمشتريات المحلية التي سبق للفريق الحكومي الدولي العامل أن اعتبرها مؤشراً على مستوى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية. واختتمت الخبيرة عرضها لوثيقة المعلومات الأساسية مؤكدة مرة أخرى جدوى العمل الموجه نحو الأداء في الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات من أجل تلبية طلبات كل من مستعملي التقارير ومُعديها.

٤٨- وعقب العرض الذي قدمته الخبيرة، أفسح الرئيس المجال لطرح الأسئلة أو إبداء التعليقات بشأن وثيقة المعلومات الأساسية. وأبدت عدة تعليقات تتراوح بين المسائل الأعم والمسائل الأكثر تقنية. وكان العمل المضطلع به موضع ترحيب، كما أُشيد به بصفة خاصة لاعترافه بتزايد طلب كل من مُعدي ومستعملي التقارير لإبلاغ دقيق وقابل للمقارنة وموجه نحو الأداء. وأُعيد تأكيد أهمية الاعتراف باحتياجات المستعملين من أجل تجنب وجود حجم مفرط من المعلومات، كما أُعيد تأكيد الحاجة إلى مؤشرات للأداء تُعرض ضمن سياق أوسع من المعلومات المتعلقة بالشركات، مثل مناقشات الإدارة لقضايا الاستراتيجية والسياسة العامة. واقترح إجراء عدد من التنقيحات التقنية الممكنة من أجل زيادة تحسين المنهجية المستخدمة لأغراض تجميع المؤشرات المتعلقة بمسؤولية الشركات.

٤٩- وعقب إبداء هذه التعليقات الأولية بشأن وثيقة المعلومات الأساسية، قدّم الرئيس فريق خبراء لمناقشة وثيقة المعلومات الأساسية بشأن الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات. وتناول الخبراء أعضاء فريق المناقشة هذا

الموضوع من مجموعة من وجهات النظر من المنظورين المهني والجغرافي. وأعرب عن تأييد لعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات وذلك بالنظر إلى الدور الذي يؤديه هذا العمل في تشجيع إبلاغ الشركات عن القضايا غير المالية التي تتسم بأهمية بالنسبة للمستثمرين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة. وأبرز أحد أعضاء فريق المناقشة ما تتسم به مؤشرات فريق الخبراء الحكومي الدولي من توجه نحو الأداء، وشدد على أن الهدف النهائي يتمثل في تمكين المستثمرين من فهم أداء المؤسسة المعنية فهماً أفضل.

٥٠- كما سلّط العديد من أعضاء فريق المناقشة الضوء على جدوى تركيز فريق الخبراء الحكومي الدولي على مجموعة محدودة من المؤشرات الأساسية. وأوضح أحد أعضاء فريق المناقشة أن هذا التركيز على مجموعة أساسية من المؤشرات يساعد في تحسين إمكانية مقارنة تقارير الإبلاغ عن مسؤولية الشركات وجدواها. كما أوضح أن توفر عدد محدود من المؤشرات يساعد في تيسير إدماجها في التقارير السنوية. وأوضح عدد من المتحدثين الذين تكلموا من وجهة نظر مُعدّي تقارير الشركات أن كلفة إعداد هذه التقارير ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند اقتراح قيام المؤسسات بتقديم تقارير إضافية. ورأى أحد أعضاء فريق المناقشة أن إعداد تقرير مستقل بشأن مسؤولية الشركات يشكل عبئاً بالنسبة لبعض مؤسسات الأعمال، ولا سيما في البلدان النامية. وأعرب عن تأييده لرأي فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي يعتبر أن إدراج مؤشرات أساسية بشأن مسؤولية الشركات في التقارير السنوية يُخفف من العبء المُلقى على عاتق مؤسسات الأعمال كما أنه أكثر فائدة بالنسبة للمستثمرين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة. وتحدث عضو آخر من أعضاء فريق المناقشة، من وجهة نظر المستثمرين، فقال إن من المزايا التي يتسم بها عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي في هذا المجال ما يتمثل في أنه يمكن أن يزود مؤسسات الأعمال في البلدان النامية بوسيلة عملية للإبلاغ عن القضايا المتعلقة بمسؤولية الشركات، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى خلق ثقة المستثمرين اللازمة لاجتذاب رؤوس أموال إضافية إلى بلدان هذه المؤسسات.

٥١- وأعرب أحد أعضاء فريق المناقشة عن تأييده للنهج المتبع من قِبَل فريق الخبراء الحكومي الدولي، وهو نهج يركز على الإبلاغ الوطني لا على الإبلاغ الموحد إقليمياً أو عالمياً. وأوضح أن الشركات عبر الوطنية العاملة في بلده، وهو بلد نامٍ، تقدم بصورة رئيسية معلومات بشأن مسؤولية الشركات وذلك في تقارير موحدة عالمياً مما يجعل من الصعب تحديد ما يتصل من هذه المعلومات بذلك البلد.

٥٢- وشدد عدد من أعضاء فريق المناقشة على جدوى مواءمة عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي مع العمل المضطلع به في إطار مبادرات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل الميثاق العالمي، والأهداف الإنمائية للألفية. وسلّط ممثل عن الميثاق العالمي للأمم المتحدة الضوء على الصلة الوثيقة بين الميثاق العالمي ومساهمة فريق الخبراء الحكومي الدولي في تشجيع الإبلاغ عن القضايا المتعلقة بمسؤولية الشركات. وشدد عضو من أعضاء فريق المناقشة ينتمي إلى بلد نامٍ على الأهمية الخاصة لأداء الإبلاغ في مجال الحد من الفقر وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣- وشدد عدة أعضاء في فريق المناقشة، في سياق تركيزهم على وضع المؤشرات، على أهمية المبادئ المُستخدمة لاختيار المؤشرات بالنسبة لإرشادات فريق الخبراء الحكومي الدولي. وقد كانت مبادئ القابلية للمقارنة والمضمون المادي والاتساق والدقة والموثوقية من بين المبادئ التي تم تسليط الضوء عليها كمبادئ ضرورية لإضفاء المصداقية على التقارير وتعزيز القيمة بالنسبة لمؤسسات الأعمال والجهات صاحبة المصلحة فيها.

٥٤- وقد شملت المناقشات التي جرت بين أعضاء فريق المناقشة والمشاركين طائفة القضايا المذكورة أعلاه. وكانت مسألة ضمان الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات من بين المسائل التي أُثيرت، وقد طُرحت أسئلة حول ما إذا كان ينبغي النظر إلى ضمان تقديم تقارير عن مسؤولية الشركات بوصفه يشكل حاجزاً مُحتملاً أمام الإبلاغ بالنسبة للشركات الأصغر أو بوصفه مصدر قيمة إضافية لأنه يُحسِّن مصداقية التقارير. كما جرت مناقشة بشأن العلاقة بين مسؤولية الشركات وإدارة الشركات. وناقش عدة مشاركين مسألة الحاجة للإبلاغ الوطني من أجل توفير معلومات يمكن استخدامها من قِبَل الجهات صاحبة المصلحة في بلدان محددة.

٥٥- ودعا الرئيس إحدى الخبرات إلى عرض الاستنتاجات التي خلصت إليها الوثيقة المعنونة "استعراض عام ٢٠٠٦ لحالة الإبلاغ عن مؤشرات مسؤولية الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/CRP.2). واستهلكت الخبرة عرضها بإلقاء نظرة عامة على المنهجية المُستخدمة في الدراسة الاستقصائية ثم قدمت ملخصاً للاستنتاجات الرئيسية. وهذه الاستنتاجات تشمل ملاحظة أن ما نسبته ٢٥ في المائة أو أكثر من مؤسسات الأعمال التي شملها الاستقصاء وعددها ١٠٥ مؤسسات تقدم على الأقل معلومات جزئية عن ١٢ مؤشراً من بين المؤشرات المختارة وعددها ١٧ مؤشراً. وكانت معدلات الإبلاغ الأعلى في فئة "المساهمة في التنمية الاقتصادية": فقد تناول ما نسبته ٧٥ في المائة من المؤسسات التي شملها الاستقصاء، بصورة جزئية على الأقل، أربعة مؤشرات من المؤشرات الستة (باستثناء مؤشر الاختبار المتعلق بالمشتريات المحلية)؛ وتناول ما نسبته ٥٠ في المائة من المؤسسات خمسة مؤشرات من المؤشرات الستة. وأبلغت مجموعة صغيرة من المؤسسات التي شملها الاستقصاء عن مؤشر الاختبار الجديد "المشتريات المحلية". وقد خلصت الدراسة الاستقصائية إلى أن عدد المؤسسات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تقدم معلومات عن هذه المسألة هو أعلى بصورة طفيفة.

٥٦- كما حددت الخبرة عدداً من الاتجاهات الحديثة في مجال الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات، بما في ذلك تزايد ممارسة إدراج المعلومات عن مسؤولية الشركات في التقارير السنوية، واستمرار تزايد طلب المستثمرين للمعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات، واستمرار طلب الإرشادات بشأن مؤشرات الإبلاغ الواضحة والدقيقة فيما يتصل بمسؤولية الشركات.

٥٧- وعقب هذا العرض الذي قدمته الخبرة، فتح الرئيس باب المناقشة. وأشاد العديد من المشاركين بالدراسة الاستقصائية وأشاروا إلى أنها قد تكون أداة مفيدة لزيادة تنقيح إرشادات فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات. كما قُدِّمت بعض المقترحات لإجراء المزيد من التحليل لبحث بعض الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية، بما في ذلك تحديد العوامل التي تؤثر في مختلف أنماط الإبلاغ في مختلف البلدان، وتحديد الإرشادات أو الأدوات التي يمكن أن تكون مفيدة لتقديم المساعدة لمؤسسات الأعمال.

مسائل أخرى

الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات

٥٨- عرض الرئيس هذا البند من جدول الأعمال وأعطى الكلمة لموظف في أمانة الأونكتاد قام بعرض الاستنتاجات التي خلصت إليها الوثيقة المعنونة "استعراض عام ٢٠٠٦ لحالة تنفيذ عمليات الكشف عن البيانات

في سياق إدارة الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/CRP.3). وأوضح المنهجية المستخدمة في الدراسة الاستقصائية وسلط الضوء على الاستنتاجات الرئيسية، بما في ذلك الكشف الجيد عن المعلومات المالية، والكشف السيئ نسبياً عن المعلومات المتصلة بقضايا مراجعة الحسابات، وميل مؤسسات الأعمال المدرجة في البورصات الدولية لتسجيل أداء كشف أفضل مقارنة بالمؤسسات المدرجة في البورصات المحلية فقط، وميل المؤسسات الموجودة في البلدان الأعلى دخلاً لتسجيل أداء كشف أفضل مقارنة بالمؤسسات الموجودة في البلدان الأدنى دخلاً. كما سلط الضوء على المنشور الجديد الصادر عن الأونكتاد بعنوان "إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات"، وأوضح أن هذه الوثيقة قد شكّلت أساساً لإجراء "استعراض عام ٢٠٠٦ لحالة تنفيذ عمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات".

٥٩- وقدّم الرئيس فريقاً من الخبراء لمناقشة موضوع الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. وأشاد أعضاء فريق المناقشة بالدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٦ وأثاروا عدداً من المسائل الهامة، بما في ذلك التشديد التالي على أهمية الممارسة الجيدة للكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات بالنسبة لاجتذاب الاستثمار والوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبية؛ وممارسات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات بالنسبة للمؤسسات المملوكة للدولة؛ والحاجة إلى تحسين شفافية مرتبات ومكافآت المسؤولين التنفيذيين؛ وأهمية الكشف عن البيانات في الوقت المناسب؛ والأمثلة القطرية فيما يتصل بتنفيذ قواعد إدارة الشركات في البورصات؛ وتأثير النظم القانونية المختلفة على مختلف مدونات قواعد إدارة الشركات.

٦٠- وناقش فريق الخبراء كذلك مسألة التحديات والمشاكل المواجهة في إنفاذ القواعد المتعلقة بعمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. وأُجريت فيما يتصل بهذه المسألة مناقشة بشأن أفضل الوسائل لضمان امتثال الشركات للقواعد المتعلقة بالكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات ومن ذلك، مثلاً، الآليات السوقية، ومتطلبات التسجيل في البورصة أو المتطلبات التنظيمية. كما حدد فريق الخبراء عدداً من المسائل التي أثارها الدراسة الاستقصائية، مثل أسباب انخفاض معدلات الكشف عن بيانات مراجعة الحسابات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. كما اشتملت مناقشة الفريق على النظر في قضايا إدارة الشركات المتصلة بمؤسسات الأعمال في القطاع غير الرسمي. وفيما يتعلق بموضوع تأثير النظم القانونية على الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، ناقش المشاركون المنازعات التي يمكن أن تنشأ عندما تواجه مؤسسة الأعمال التزامات تعاقدية تقتضي الحفاظ على السرية، من جهة، ومطالبات المستثمرين وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة باتباع ممارسات جيدة في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، من جهة ثانية.

متابعة أعمال الدورات السابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٦١- قامت أمانة الأونكتاد بإطلاع المشاركين على آخر التطورات فيما يتعلق بعمل النشر المضطلع به في مجالات المحاسبة البيئية، والمنهج الدراسي النموذجي الذي وضعه فريق الخبراء الحكومي الدولي، والمحاسبة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفيما يخص دليل مُعدي ومُستعملي مؤشرات الكفاءة الإيكولوجية، لاحظت الأمانة أنها تلقت ردوداً وتعليقات من المُعدين تدل على وجود حاجة إلى تحديث هذا الدليل. ومن المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة ما يشمل حساب عدد من بارامترات استخدام الطاقة وتأثير التغيرات في نسب الاستخدام الحالية على أداء الكيانات فيما يتصل بالكفاءة الإيكولوجية عند مقارنته بفترات سابقة. وأفادت

الأمانة بأن المنشورات الرئيسية لفريق الخبراء في مجالات المحاسبة البيئية، والمنهج الدراسي النموذجي، والمحاسبة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، متاحة ويمكن تنزيلها من موقع فريق الخبراء الحكومي الدولي على شبكة الإنترنت. وأطلع ممثل عن كلية فوكاي لإدارة الأعمال في البرازيل المشاركين على تجربة مؤسسته في تنفيذ المنهج الدراسي النموذجي المنقح الذي أعدّه فريق الخبراء الحكومي الدولي. وقال إنه في ظل بيئة أعمال تجارية سائرة بسرعة على طريق العولمة، يمثل هذا المنهج حلاً مفيداً جداً لمؤسسته في إعداد المحاسبين للعمل في بيئة أعمال تجارية متغيرة. وسلط أحد المندوبين الضوء على أهمية نشر المنهج الدراسي النموذجي الذي نُقِّح في عام ٢٠٠٣ كمنشور مستقل في شكل كُتَيْب.

معلومات مستوفاة من قِبل منظمات أخرى

٦٢ - قامت ممثلة عن المؤسسة المالية الدولية بإطلاع المشاركين على أنشطة هذه المؤسسة الموجهة نحو تعزيز تدفقات الاستثمار إلى كيانات القطاع الخاص في البلدان النامية. وناقشت مشروع بحوث يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي وأداء إدارة الشركات فيما يخص مؤسسات الأعمال في البلدان النامية في سياق استثمارات الحوافز المالية. ولاحظت أن مقدمي رؤوس الأموال يُسَلَّمون بأهمية المؤشرات غير المالية بالنسبة لتقييم الأداء الطويل الأجل لمؤسسات الأعمال. وقالت إن ثمة نقصاً في بيانات الأداء البيئي والاجتماعي وأداء الإدارة فيما يخص مؤسسات الأعمال في البلدان النامية. ولذلك فإن المؤسسة المالية الدولية قد أطلقت مشروع بحوث - "برنامج تحقيق القيمة" - بغية تشجيع توفير هذه البيانات على نطاق أوسع. وفي هذا السياق، شددت على أهمية العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكومي الدولي في مجال الإبلاغ غير المالي.

٦٣ - وأطلع ممثل عن المفوضية الأوروبية المشاركين على آخر ما استجد من تطورات رئيسية في الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بالمحاسبة ومراجعة الحسابات. ولاحظ أنه عدا عن الأداة المشتقة من المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ (IAS 39) فيما يتعلق بقواعد التغطية (التحوط) والتفسير ١٠ للجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي الدولية الذي يجري تقييمه من أجل إقراره، فإن جميع معايير الإبلاغ المالي الدولية التي صدرت حتى الآن تُطبَّق في الاتحاد الأوروبي. وأبلغ المشاركين بأنه تم إضفاء الطابع الرسمي على علاقة العمل بين الاتحاد الأوروبي والفريق الاستشاري الأوروبي للإبلاغ المالي، وهي العملية التي أُنجِزت في آذار/مارس ٢٠٠٦. كما تطرق الممثل إلى تطورات أخرى تشمل قضايا مثل تقييم مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في بلدان ثالثة لمعادلتها بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وهي المبادئ التي اعتمدت في الاتحاد الأوروبي، وترتيبات تمويل المجلس الاستشاري لمراجعي الحسابات في المستقبل، بالإضافة إلى توجيه مستوفي لمراجعة الحسابات بدأ سريانه في الاتحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٦٤ - وتناول ممثل عن اتحاد المحاسبين الدولي الأنشطة التي اضطلعت بها منظمته مؤخراً في مجالات وضع المعايير، وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها مهنة المحاسبة، والتعاون الدولي. وسلط الضوء على التقدم المحرز في تشجيع اعتماد المعايير الدولية لمراجعة الحسابات في شتى أنحاء العالم، وتناول بالتفصيل أنشطة وضع المعايير في مجالات التعليم المحاسبي وآداب مهنة المحاسبة، والمحاسبة الخاصة بالقطاع العام. وأطلع المشاركين على قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت فيه على تنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة المتعلقة بالقطاع العام من قبل جميع الوكالات الـ ٤٨ في منظومة الأمم المتحدة. ومن الأنشطة الأخرى التي تطرق إليها الممثل ما يلي: لجنة المهن الصغيرة والمتوسطة، ولجنة الأمم النامية التابعة لاتحاد المحاسبين الدولي، والحدث الذي نُظِّم في نيروبي بكينيا في أيلول/سبتمبر

٢٠٠٦؛ بعنوان "التعلم في عموم أفريقيا"، والمرحلة الثانية للفريق الاستشاري المعني بالامتثال التابع لاتحاد المحاسبين الدولي، وأداة البحث القائمة على استخدام شبكة الإنترنت للمحاسبين في مجال الأعمال التجارية - www.ifactnet.com.

٦٥- وتحديث المسؤول التنفيذي الأول للاتحاد الأفريقي للمحاسبين في أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوب الأفريقي عن عدد من الأنشطة التي اضطلعت بها منظمته خلال الفترة الفاصلة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي. وقال إن منظمته قد وقّعت مذكرة تفاهم مع رابطة هيئات المحاسبة في غرب أفريقيا. كما تطرق إلى "حدث التعلم في عموم أفريقيا" الذي نُظّم في نيروبي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ونوه بالمساهمات المالية التي قدمها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وقال إن منظمته قد وقّعت، في تلك المناسبة، مذكرة تفاهم مع رابطة المراجعين العاملين للحسابات في هذه المنطقة، بغية تشجيع الممارسات المحاسبية الجيدة في القطاع العام. وأشار إلى أن منظمته ستُطلق مشروعاً ممولاً من قبل البنك الدولي لإجراء عمليات استعراض لمراقبة الجودة فيما يتصل بممارسات مراجعة الحسابات في هذه المنطقة. كما أطلع المشاركين على التغييرات التي ستُجرى في وقت قريب في قيادة منظمته.

٦٦- وأبرزت ممثلة عن الاتحاد الأوروبي للمحاسبين مختلف الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد في مجالات الإبلاغ المالي، ومراجعة الحسابات، وإدارة الشركات، والاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات. كما لاحظت أن منظمته تشارك بنشاط في مجالات المحاسبة المتعلقة بالقطاع العام، والضرائب المباشرة وغير المباشرة، والمؤهلات المهنية وآداب المهنة. وفي مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أبلغت المشاركين بأن منظمته عقدت مؤتمراً في فيرساي بفرنسا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ من أجل معالجة القضايا التي تتسم بأهمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة الاتحاد الأوروبي للمحاسبين.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين

٦٧- خلال المداولات التي أجراها الفريق بشأن جدول الأعمال المؤقت لدورته الرابعة والعشرين، اعتُبر استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية البند الرئيسي من بنود جدول الأعمال. وبينما كان هناك توافق عام في الآراء حول هذا الموضوع المقترح بوصفه البند الرئيسي من بنود جدول الأعمال، فقد تبادل الخبراء وجهات النظر بشأن الكيفية التي يمكن بها معالجته. واقترح أن تشتمل المناقشات على قضايا من قبيل ما ينبغي للشركات أن تُعلن عنه؛ وكيفية تحقيق الامتثال لمتطلبات مراجعة الحسابات كجزء من الهيكل الأساسي للإبلاغ؛ وما هو نوع ونوعية الهيكل الأساسي والإطار التنظيمي، بما في ذلك آليات الرقابة اللازمة. ورأى أحد الخبراء أنه يمكن إعداد دراسات حالات تتناول البرامج الثنائية للتقارب مع معايير المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، ومناقشة هذه الدراسات في الدورة الرابعة والعشرين للفريق، بما في ذلك استراتيجياتها، وجداولها الزمنية وخطوات تنفيذها. واقترح بعض الخبراء أن تؤخذ في الاعتبار لدى إعداد دراسات الحالات القضايا المتصلة بصناعات محددة وأن يتضمن ذلك دراسات حالات تتناول تحديات التنفيذ العملي على مستوى الشركات. كما أُشير إلى أنه يمكن تحقيق أوجه تآزر مع برنامج البنك الدولي (تقارير البنك عن الامتثال) وأنه يمكن اختبار بعض البلدان التي خضعت لعملية تقييم في إطار هذا البرنامج لكي تكون موضوعاً لدراسات الحالات التي سوف يتم إعدادها للدورة التالية لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

٦٨- كما كان هناك توافق عام في الآراء على أن يتم، في إطار البند الرئيسي من جدول الأعمال، تناول احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتصل بالحاسبة والإبلاغ المالي. وفي أوقات مختلفة خلال المناقشات التي جرت، شدد عدد من الخبراء على أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنسبة للتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وشددوا على الحاجة إلى توفير إرشادات مناسبة في مجال الحاسبة والإبلاغ المالي لصالح هذا القطاع. وأعرب بعض الخبراء عن رأي مفاده أن معايير الإبلاغ المالي الدولية لا تصلح إلا لنسبة ضئيلة من الكيانات في بلد ما. واعتبر خبراء آخرون أنه مع استحسان الجهود المبذولة من قبل المجلس الدولي لمعايير الحاسبة من أجل وضع معيار محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإن من غير المحتمل أن يؤدي المعيار الذي يجري تطويره إلى تلبية احتياجات الكيانات الأصغر، وبخاصة المؤسسات البالغة الصغر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ودعا بعض الخبراء فريق الخبراء الحكومي الدولي إلى تحديد المبادئ التوجيهية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣. وطلب فريق الخبراء من الأونكتاد أن يُعيد تشكيل فريق استشاري معني بالحاسبة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تحديث المبادئ التوجيهية للمحاسبة الخاصة بالمستوى ٣ من هذه المؤسسات وتقديم مساهمات في عمل المجلس الدولي لمعايير الحاسبة بشأن معياره الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأوضح أنه ينبغي استشارة القطاع الخاص وإشراكه في المناقشات.

٦٩- واقترح بعض الخبراء النظر في بعض المواضيع، مثل الحاسبة الخاصة بالقطاع العام، وتنفيذ المعايير الدولية لتدقيق الحسابات، والحاسبة الخاصة بالصناعات الاستخراجية، وتدريب تقنيي الحاسبة، من أجل إدراجها على جداول الأعمال المقبلة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

٧٠- وطلب أحد الوفود توضيحاً لأسباب عدم اقتراح موضوع الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات كبند رئيسي ثان من بنود جدول الأعمال. وأوضح الأمانة أن الفريق قد اعتاد على أن يركز، على بند رئيسي واحد وأنه بالنظر إلى أن العمل بشأن الإبلاغ المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات قد شارف على الانتهاء، فسوف تتم مناقشته في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" في الدورة الرابعة والعشرين للفريق، كما حدث فيما يتصل بموضوع "الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات".

الفصل الرابع

المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٧١- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية، الأشخاص التالية أسماؤهم كأعضاء في مكتبه:

الرئيس: السيد رودلف مولر (سويسرا)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة سيلفيا ماركيز ب. سيلفا (البرازيل)

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٧٢- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/32). وبالتالي فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية
- ٤- إمكانية مقارنة المؤشرات الحالية المتعلقة بمسؤولية الشركات وفائدة هذه المؤشرات
- ٥- مسائل أخرى
- ٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين
- ٧- اعتماد التقرير.

جيم - محصلة الدورة

٧٣- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الخميس الموافق ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، استنتاجاته المتفق عليها (انظر الفصل الأول). كما اتفق الفريق على أن يقوم الرئيس بتلخيص المناقشات غير الرسمية (انظر الفصل الثالث).

دال - اعتماد التقرير

٧٤- وفي الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية
- ٤ - مسائل أخرى
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين
- ٦ - اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الاجتماع خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

رومانيا	الاتحاد الروسي
زمبابوي	إثيوبيا
سري لانكا	أذربيجان
سلوفاكيا	الأردن
السودان	إسبانيا
السويد	أفغانستان
سويسرا	إكوادور
الصين	ألبانيا
طاجيكستان	ألمانيا
غامبيا	أنغولا
غانا	أوغندا
فرنسا	أوكرانيا
الفلبين	إيران (جمهورية - الإسلامية)
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	إيطاليا
قبرص	البرازيل
قيرغيزستان	البرتغال
كازاخستان	بلجيكا
كمبوديا	بلغاريا
كينيا	بنغلاديش
لبنان	بنن
ليتوانيا	بورкина فاسو
مالطة	البوسنة والهرسك
مدغشقر	بولندا
مصر	بيرو
المغرب	تايلند
المكسيك	ترينيداد وتوباغو
ناميبيا	تونس
النمسا	تيمور - ليشتي
نيجيريا	الجمهورية الدومينيكية
هايتي	جمهورية كوريا
الهند	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
هنغاريا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
اليونان	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/INF.9

٢- وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الاجتماع:

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

المفوضية الأوروبية

٣- وكانت الوكالتان التاليتان التابعتان للأمم المتحدة ممثلتين في الاجتماع:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الميثاق العالمي

٤- وكانت الوكالة التالية المتخصصة والمنظمة ذات الصلة ممثلتين في الاجتماع:

منظمة العمل الدولية

البنك الدولي

٥- وكانت المنظمة غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

الهيئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

٦- وحضر الاجتماع أعضاء أفرقة المناقشة التالية أسماؤهم:

الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

السيد ألكسندر تومبيني، نائب المحافظ لشؤون النظام المالي والتنظيم، المصرف المركزي للبرازيل

استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

السيد إيان بول، اتحاد المحاسبين الدولي

السيد جون هيغاري، البنك الدولي

السيد روبرت غارنيت، المجلس الدولي لمعايير المحاسبة

السيد نيلسون كارفالو، المجلس الاستشاري للمعايير - المجلس الدولي لمعايير المحاسبة

السيد ريمو كروتشي، المفوضية الأوروبية

السيد باولو ر. لوستوسا، أستاذ بجامعة برازيليا، البرازيل

السيدة كاتي بيرسدورف، المجلس الألماني لمعايير المحاسبة، ألمانيا

السيد سونيل تالاتي، المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، الهند

السيد دينس براون، المعهد الجامايكي للمحاسبين القانونيين، جامايكا

السيدة كارولين كيغين، المسؤولة التنفيذية الأولى، معهد المحاسبين العاملين المعتمدين في كينيا، كينيا

الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

السيد بول باكتر، مدير إدارة المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، المجلس الدولي لمعايير المحاسبة

السيد فيديريكو ديوميدا، رئيس الاتحاد الأوروبي للمحاسبين ومدققي الحسابات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

السيد بول تومبسون، لجنة المهن الصغيرة والمتوسطة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، المدير التقني

السيد ريتشارد مارتين، رئيس قسم الإبلاغ المالي، رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين

السيد ندونغو غاتنجي، اتحاد المحاسبين القانونيين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي

السيد سيد أسد علي شاه، معهد المحاسبين القانونيين، باكستان

السيدة نانسي كامب - رولاندس، شركة إيرنست ويونغ، هولندا

السيدة جوستين بيتنام، شركة KPMG، المملكة المتحدة

السيد ستيفن هايتر، مؤسسة خدمات بحوث الاستثمار الأخلاقي (EIRIS)، المملكة المتحدة

السيدة بارفين محمود، مؤسسة بالي كاوما ساهايك (PKS)، بنغلاديش

السيد آلان نايت، مؤسسة AccountAbility، المملكة المتحدة

السيدة أمبرين وحيد، مبادرة الأعمال المسؤولة، باكستان

السيد هاني سري الدين، هيئة سوق المال، مصر

السيد جورج كيل، الميثاق العالمي للأمم المتحدة (بواسطة الفيديو)

الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات

السيدة جينيفر والمسلي، مؤسسة Hermes، المملكة المتحدة

السيد لين دارين، شركة الصين للتأمين على الحياة، الصين

السيد أشرف جمال الدين، المركز المصري للمديرين، مصر

السيدة إيفيلين تشينج، آلية استعراضات النظراء الأفريقية - الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD-APRM)، جنوب أفريقيا

السيد أندريه بالادي، المجلس الاستشاري الدولي للسوق المالية الأوروبية.

— — — — —